الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)- السنة الثانية 2023- الدورة البرلمانية العادية (2023 -2024) - العدد: 1

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 19 صفر 1445

الموافق 4 سبتمبر 2023

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 22 صفر 1445

الموافق 7 سبتمبر 2023

فهرس

■ **محضر الجلسة العلنية الأولى** ..... **ص** 03

• إفتتاح الدورة البرلمانية العادية (2023 – 2024).

محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الإثنين 19 صفر 1445
الموافق 4 سبتمبر 2023

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون الحاضرون:

- السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول؛
- السيد أحمد عطاف، وزير الخارجية والجالية الوطنية بالخارج؛
- السيد إبراهيم مراد، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام؛
- السيد لعزيز فايد، وزير المالية؛
- السيد محمد عرقاب، وزير الطاقة والمناجم؛
- السيد العيد ربيقة، وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛
- السيد يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد عبد الحكيم بلعابد، وزير التربية الوطنية؛
- السيد كمال بداري، وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد ياسين مرابي، وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيدة صورية مولوجي، وزيرة الثقافة والفنون؛
- السيد عبد الرحمان حماد، وزير الشباب والرياضة؛
- السيدة مريم بن مولود، وزيرة الرقمنة والإحصائيات؛
- السيد كريم بيبي تريكي، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- السيد علي عون، وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني؛
- السيد محمد عبد الحفيظ هني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد الطيب زيتوني، وزير التجارة وترقية الصادرات؛
- السيد لخضر رخروخ، وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛
- السيد طه دربال، وزير الري؛
- السيد يوسف شرفة، وزير النقل؛
- السيد مختار ديدوش، وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد عبد الحق سايحي، وزير الصحة؛
- السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛
- السيد أحمد بداني، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية؛
- السيد يحي بوخاري، الأمين العام للحكومة؛
- السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الطاهر ماموني، الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
- السيد محمد بن ناصر، رئيس مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة والدقيقة الحادية عشرة صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

طبقا للمادة 138 (الفقرة الأولى) من الدستور، وطبقا للمادة 5 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المعدَّل والمتمِّم، أدعوكم إلى الاستماع إلى مراسم افتتاح الدورة البرلمانية العادية (2023– 2024) في مجلس الأمة.

مراسم الافتتاح:

– تلاوة سورة الفاتحة؛

– سماع النشيد الوطني.

..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا؛ أعلن رسميا عن افتتاح الدورة البرلمانية العادية (2023 – 2024)، بمجلس الأمة؛ وبداية أرحب بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني وبأعضاء مكتبه وبالسيد الوزير الأول، كما أرحب أيضا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة، وبالمناسبة أهنئ السيد محمد لعقاب بتعيينه وزيرا للاتصال، وهو عضو مجلس الأمة من الثلث الرئاسي..(**تصفيق**).. ونتمنى له كل النجاح في هذه المهمة الحساسة والدقيقة في نفس الوقت، كما لايفوتني أن أرحب بالسيد الرئيس الأول للمحكمة العليا وبالسيد رئيس مجلس الدولة وأحيي السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة وأسرة الإعلام؛ وبهذه المناسبة وكالعادة، نلقي كلمة في افتتاح هذه الدورة العادية (2023 – 2024)، والتي ستكون لها أهمية كبيرة لاستكمال المسار الطويل الذي عاشته الجزائر، ومن الجيد أن نتذكر ونذكر أنفسنا كيف كانت الجزائر في 2019 وما عشناه، قلت: من الجيد أن نتذكره حتى نعرف أين كنا وأين نحن الآن؛ حينها وبعد انتهاء العهدة الرابعة ومحاولة تجديد العهدة الخامسة وبعد الحراك المبارك عبر كل القطر الجزائري، كل يوم جمعة، كان الشعب ينادي بإلغاء العهدة الخامسة ورفض تجديد العهدة الرابعة، تلك المظاهرات التي دامت أكثر من سنة لم تسل فيها ولا قطرة دم، بالرغم من أن بعض البلدان المتقدمة المعروفة تقمع المظاهرات، ويسقط موتى وجرحى، ونحن في الجزائر على مدى سنة وليس شهرا أو شهرين لم تسل ولا قطرة دم واحدة، وهذه حقيقة ومفخرة للجزائر، فمن الجيد أن نذكر أنفسنا بهذه المراحل وهذه المحطات الهامة؛ وبعدما تجاوزنا هذه المرحلة جاءت مرحلة الثلاثة أشهر التي تعتبر مرحلة انتقالية، أضفنا إليها ثلاثة أشهر أخرى، وبعدها جاءت الانتخابات الرئاسية حيث تقدم خمسة (5) مترشحين، كُلٌ ببرنامجه الخاص، وتوجهنا إلى الشعب وكانت النتيجة نجاح رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في الانتخابات الرئاسية.

وحبذا لو نذكر بهذا من حين إلى آخر، لأول مرة في الوقت الذي تقع فيه مشاكل في بعض البلدان بعد الانتخابات كنا نحن في هذه المرحلة وعندما جاء رئيس الجمهورية وتم تنصيبه قال: "أمد يدي إلى الجميع من أجل أن نبني الجزائر الجديدة!" كما قدم التزامات مجسدة في أربع وخمسين (54) التزاما، وتقريبا إلى حد الوقت الراهن تم تحقيق 75 ٪ من هذه الالتزامات وستستكمل في هذه السنة كل التزامات الرئيس التي وعد بها الشعب، وكان أهم هذه الالتزامات هي تعديل الدستور، وهذه النقطة لها كل الأهمية بالنسبة للجزائر، الدستور الجزائري كثير منا لم يراجعه، في حين أننا نتكلم عن الدستور من حين إلى آخر من خلال القوانين، من خلال الخطابات، ولكن لا يجب أن نتناسى عمق الدستور ومفهومه حول بناء الدولة، فالدولة للجميع، وإعطاء المفهوم الحقيقي لممارسة الديمقراطية وإعطاء الحق في التعبير، حق التعبير ليس هو حق التهريج، بالإضافة إلى إعطاء الطابع الاجتماعي للنظام الجزائري وللدولة الجزائرية فهي دولة الجميع التي تفرق ما بين الدولة وما بين الحكم؛ فلأول مرة، غدا في حالة ما نجحت الأغلبية في الانتخابات التشريعية تكوّن المعارضة حكومتها ويعين رئيس الحكومة وليس الوزير الأول، الذي يتعايش مع رئيس الجمهورية بحكم مهام رئيس الجمهورية، هذا شيء موجود في الدستور حاليا، لماذا لا نتكلم عنه أو

نعلق عليه أو نحلله حتى نعطي المفهوم الحقيقي للجزائر الجديدة؟

في المستقبل – إن شاء الله – لابد أن نتعمق أكثر فأكثر في مفهوم الدستور حتى يعرف كل منا من أين تبدأ مسؤوليته وأين تنتهي.

نحن اليوم في حاجة إلى تدعيم الجبهة الداخلية وهذه مبادرة رئيس الجمهورية، هو من نادى بتدعيم الجبهة الداخلية وهذه المبادرة ليست لأحد بل هي مبادرة السيد رئيس الجمهورية، ويجب على الأحزاب الالتفاف حولها ويجب أن تكون لهم نظرة في الدستور لمعرفة ما هو الأسلوب وما هي الطرق التي يجب أن نسلكها من أجل أن ندعم الجبهة الداخلية؛ الجزائر اليوم تحتاج إلى جبهة داخلية قوية، ليس فقط الشؤون الداخلية الخاصة بنا، صحيح لها أهمية ولكن من أجل مواجهة الأعداء من الخارج، أعداء الجزائر بالأمس كانوا تقريبا مخفيين ولكنهم اليوم ظهروا إلى العلن، وأصبحت الأمور واضحة، وظهر من هو مع الجزائر ومن هو ضدها، ليست الجزائر كنظام أو غير ذلك، بل ضد الجزائر نفسها، نحن نثير قلق الكثير من الناس من خلال سياستنا ونظامنا والمراحل التي مررنا بها والتي كنت أذكرها، كالعشرية السوداء التي حاولوا اليوم إحياء هذا الجانب، نحن خلال العشرية السوداء لم نترك المجال لأي أحد للتدخل في شؤوننا وحللنا مشكلنا الذي دام عشر سنوات بأنفسنا، ثم إن الملف طُوِيَ باستفتاء الشعب حول المصالحة الوطنية وليس بقرار أو بقانون بل بالشعب عن طريق الاستفتاء.

إن العودة للحديث عن هذه الأمور ومحاولة استغلالها في هذه المرحلة تدخل في إطار العداء للجزائر، نحن اليوم – والحمد لله – بعد ثلاث (3) سنوات في الميدان الاقتصادي تم إعطاء المفهوم الحقيقي أولا للاستقلال السياسي واستقلال كلمة الجزائر في كل المحافل الدولية، ورئيس الجمهورية في برنامجه حاول تدعيم الجانب السياسي بالاستقلال الاقتصادي، لأنه بدون الاستقلال الاقتصادي لا نضمن الاستقلال السياسي، وعندما يكون لدينا استقلال اقتصادي نستطيع مواجهة أي خطر، واليوم – والحمد لله – عندما نرى الخزينة أظن أن الوزير الأول يستطيع التصحيح، لدينا احتياطي الصرف بحوالي 85 مليار دولار، عندما نضيف لها أن الجزائر ليس لها مديونية هنا تكمن قوتنا، نكون ضمن منظمة «بريكس» أو لا نكون، المهم هي العلاقات الثنائية مع هذه البلدان، هي علاقات متينة واستراتيجية في نفس الوقت من أجل تدعيم العلاقات الاقتصادية، نحن اليوم – والحمد لله – حسب الإحصائيات ومتابعتنا من خلال المجلس لدينا ما يقارب 150 مشروعا في طور الإنجاز سواء من المنشآت القاعدية إلى الصناعة، وهذا ما يؤدي بنا إلى تدعيم الجبهة الداخلية وإعطاء مفهوم حقيقي للاستقلال السياسي وكذا الاستقلال الاقتصادي للجزائر، من أجل تدعيم كلمة الجزائر أكثر فأكثر.

اليوم – الحمد لله – عندما نرى مبادرة الجزائر من طرف رئيس الجمهورية في قضية النيجر منذ البداية، قال: "نحترم الدستور ونحترم رأي الشعب ونحن ضد التدخل العسكري أو الأجنبي في القضية الداخلية للنيجر"، في البداية رأينا تدريجيا الجولة التي قام بها مبعوث رئيس الجمهورية، السيد وزير الخارجية إلى البلدان الإفريقية، مما يوضح مكانة الجزائر، إضافة إلى كل هذا أعلن رئيس الجمهورية تنظيم ندوة دولية حول التنمية في الساحل والتي لها أهمية كبيرة، اليوم الإرهاب يجب مكافحته، لكن أسبابه كثيرة، منها التنمية، وهذه البلدان ما زالت مستغلة وهذا الاستعمار الجديد لم ينته بعد، والجزائر لا تقبل التدخل في شؤونها الداخلية ونحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، النيجر أو ليبيا أو غيرهما، نحن نحاول عن طريق الدبلوماسية وعن طريق مكانتنا وكلمتنا أن نساعد الإخوة في النيجر أو ليبيا لإيجاد الحل لمشاكلهما الداخلية بدون تدخل خارجي، طبعا، هذه المواقف التي اختارها الرئيس والطريقة التي اختارها واختارتها الجزائر تقلق الكثير، وطبعا هذا هو رد الفعل الذي نشاهده في هذه المرحلة.

نحن في البرلمان في هذه السنة إن شاء الله، سنحاول أن تكون لدينا مبادرات مع الإخوة في المجلس الشعبي الوطني، للتنسيق بين أعمالنا وتكاملنا، كل مجلس له خصوصياته من ناحية الدستور، وليس لنا نفس المهام لكن الأشياء الهامة نستطيع التكامل فيما بيننا وأن ننسق فيما بيننا، هذا على مستوى المجلس وقد ينعكس هذا التفاهم والتنسيق بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة مباشرة على نشاط الحكومة، ونناقش أيضا مع الحكومة المواضيع الهامة ونرتب الأولويات، ولو أنها كلها أولويات، لكن توجد أولوية الأولويات، فعلينا بالتركيز في هذه المرحلة

على الأولويات، ويكون لنا نفس الفهم، وفي الأخير ننشئ جبهة داخلية داخل المجلس وداخل البرلمان، عندما تكون الجبهة الداخلية للبرلمان قوية لأن كل الأحزاب ممثلة في غرفتي البرلمان، نبحث عن طريقة لإعطائه المفهوم الحقيقي بهذه الجبهة الداخلية وما هي المواضيع والأشياء التي يجب تناولها وتتم مناقشة هذا للوصول إلى إبراز طريقة العمل من خلال البرلمان، وهذا ما سنقوم به مستقبلا؛ زيادة على هذا هناك العلاقات الخارجية، لدينا علاقات خارجية برلمانية في البرلمان الإفريقي، البرلمان العربي، البرلمان الإسلامي وكذا علاقات مع البرلمانات الأوروبية، وربما علاقات أكثر فأكثر في المستقبل مع البرلمان الأمريكي، وهذه كلها تحتاج إلى مراجعة وتنسيق وتكامل، لأنه في الدبلوماسية البرلمانية نتكلم بكل صراحة ونقول كل شيء كما هو، عكس الدبلوماسية الكلاسيكية؛ إذن، في هذا نستطيع التكامل، وهنا أيضا، بدأنا التنسيق من خلال الاتصال بوزير الخارجية والمجلس الشعبي الوطني لعقد اجتماعات لننسق حول كل القضايا، ما هو دور الدبلوماسية البرلمانية وما هو دور الدبلوماسية الكلاسيكية وكيفية التكامل بيننا ليكون لنا نفس المفهوم ونفس الهدف في كل القضايا وخاصة القضايا الهامة، هذا ما نعمل عليه مستقبلا لتوسيع هذا التنسيق مع السيد وزير الخارجية وطاقمه وكذا مع المجلس الشعبي الوطني، لإعطاء المفهوم الحقيقي للدبلوماسية البرلمانية وإبراز دورنا ومكانتنا في المحافل الدولية، كون هناك معارك كبيرة تنتظر وبصفة خاصة في إفريقيا لأن عمق الجزائر هو إفريقيا، حتى عند تعاملنا مع أوروبا أو غيرها في المشاريع، هدفنا هو إفريقيا وبالخصوص عندما نملك حرية العلاقات أو العلاقات الحرة في الميدان الاقتصادي، حينها يكون باستطاعتنا الذهاب إلى أي بلد.

ويجب علينا أن نأخذ هذا الجانب بعين الاعتبار ولا يجب أن تكون فقط مجرد إعلانات بل يجب أن يوضع برنامج ومخطط وأن تكون متابعة سواء عندنا هنا في الجزائر أو عند الدول التي لنا علاقات معها في إفريقيا، ودبلوماسيتنا في إفريقيا ومن خلال السفارات التي يجب عليها أن تتكيف مع الوضع الجديد في البلاد حتى يكون باستطاعتنا إعطاء العمق للجزائر في البلدان الإفريقية، وهذا شيء طبيعي.

أمّا علاقاتنا الأخرى في باقي الميادين فنحن نتعامل مع كل الناس لأن مبدأنا هو عدم الانحياز ونحن مازلنا متمسكين بهذا المبدإ، وقد قلتها في فترة من الفترات: يجب إعادة النظر في مفهوم عدم الانحياز خلال هذا الظرف الذي يعيشه العالم حاليا، وليس بحسب الظرف الذي كان يعيشه العالم سابقا، فهو ظرف جديد لذا يجب تكييف هذا المبدإ بحسب الوضع الجديد في العالم الذي تغير وسيتغير أكثر فأكثر مستقبلا، ونحن من خلال سياستنا الداخلية يجب علينا إيجاد الطريق الصحيح، يجب علينا أيضا ومن خلال علاقاتنا أن نجد الطريق لإعطاء مفهوم جديد لمبدإ عدم الانحياز بالنظرة الجديدة للتغيرات التي تقع في العالم، وهذا أيضا جانب من الجوانب التي لها كل الأهمية والتي لها تأثير ويجب تسجيلها من خلال أعمالنا وأشغالنا، وكل هذا يدفعنا أن نقول بأن هذه السنة ستكون سنة مليئة بالنشاطات، مليئة بالعمل وسنتجند كلنا كرجل واحد منذ الآن وإلى غاية آخر السنة، ستكون لنا مواعيد كثيرة تنتظرنا إلى غاية نوفمبر، وستتوضح الأمور أكثر فأكثر في كل الميادين؛ على كل حال هذه المناسبة جعلتني أتكلم في هذه الجوانب التي أراها ضرورية خلال هذه الفترة التي نعيشها، حيث إن البلاد تحتاج إلى الجميع حتى ولو كان بيننا اختلاف من خلال التكوين السياسي ولكن ما يهم اليوم هو البلاد و مصير البلاد ومستقبل البلاد، فبالنسبة لنا الأهم في كل هذا هو المستقبل، فعندما نتكلم عن الحاضر نربطه دائما بالماضي، فنحن لسنا نتكلم عن الماضي من أجل الماضي بل إننا نتكلم عنه حتى نرجع إلى أصلنا وإلى منبعنا حتى نتغذى من هذا المنبع، وكيف نطبقه على الحاضر وكيف نرى المستقبل؛ حاليا تعداد شعبنا حوالي 45 مليون نسمة أو أكثر والحمد لله؛ في سنة 1960 كنا سبعة (7) ملايين، ماذا بقي من تلك الملايين السبعة بعد 60 سنة؟ هل بقي مليون؟ هل بقي مليون ونصف المليون؟ كم يبلغ عمرهم وأنا واحد منهم؟ بمعنى أن الجزائر الجديدة ليست جديدة فقط بمعناها بل جديدة حتى بشريا، منذ الاستقلال إلى اليوم يعني أغلبية 44 مليون جزائري جاؤوا بعد الاستقلال وهناك جيل قادم وهو الأمر الذي يجب أن نفكر فيه.

نحن نذكّر أيضا ودائما بالمبادرة التي يجب أن نرجع فيها إلى التزامات السيد رئيس الجمهورية، عندما أسس المجلس الأعلى للشباب والذي هو الآن يتنظم، فذلك هو مستقبل الجزائر، هؤلاء الشباب وهؤلاء الجامعيون من كل

الجهات ومن كل البلديات ينظمون بعضهم البعض لأنهم المستقبل، فكل ما نقوم به الآن هو من أجلهم، لذا عليهم أن يفهموا ذلك حتى نضمن لهم الاستقرار وحتى نضمن لهم مواصلة عملهم ورؤوسهم مرفوعة، وأن يكونوا فخورين ببلادهم، فخورين بالجزائر فذلك هو هدفنا.

على كل حال، بهذه المناسبة حاولت أن أذكّر بكل هذه الأشياء التي يعبر عنها شعوري، فهذا هو الشيء الذي أحس به وأتمنى النجاح لكل من له مسؤولية وأن يتفهم بأنه يعمل من أجل الجزائر وهذا الشعب الكريم، ولا ننسى الجانب الآخر الذي له كل الأهمية وهو الجيش الوطني الشعبي، فعندما تكلمت في البداية قلت تلك المظاهرات خلال الحراك المبارك لم تسل فيها ولا قطرة دم، والفضل في ذلك يرجع إلى الجيش الوطني الشعبي والمصالح الأمنية، لأنهم متفهمون للوضع، فالجيش الوطني الشعبي اليوم ، هو سليل جيش التحرير بحق وجدارة، وهذه التسمية أعطيت له مباشرة بعد الاستقلال، هذا الجيش سيبقى مرتبطا بالوطن ومرتبطا بالشعب، هذه هي تسميته، الجيش الوطني الشعبي، وهذا هو دوره الذي يختلف عن الجيوش الأخرى، وبعض المقارنات تبين أن الجيش الجزائري ليس مثل الجيوش الأخرى الكلاسيكية فهو جيش سليل جيش التحرير الذي حرر البلاد، ويبقى بنفس العقلية في مواصلة حماية البلاد وحماية حدودها، ونحييه بهذه المناسبة باسمكم جميعا ..**(تصفيق)**.. وتحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمه الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثامنة والأربعين صباحا

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 22 صفر 1445
الموافق 7 سبتمبر 2023

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587